الاول بان بعد التسليم بقي الاصل وجوب الاجرة عليه الان يتبين ما يسقط ومنها
لو اعطاه ثوبا ليخيطه فخاطه قباء وقال امرتني بقطعه قباء فقال بل قميصا فالاظهر
تصديق المالك سلمان الحاصل عدم الاذن في ذلك والثاني في المستاجر لان الاصل
براءة ذمته والظاهر انه لا يتجاوز اذنه ومنها قد ملفوفا وزعم موته ففي قوله
يصدق القاتل لان الاصل براءة ذمته والاصح يصدق الولي لان الاصل بقاء الحياة و
منها لو رمى عم الولي سراية والجاني سببا اخر فالاصح تصديق الولي لان الاصل
تصديق الولي لان الاصل عدم السبب والثاني الجاني لان الاصل براءة الذمة
ولو عكس بان قطع يديه ورجله فرمى الولي سببا اخر والجاني سرايه فالاصح
تصديق الولي لان الاصل بقاء الديتين ايجبتين والثاني الجاني لان الاصل
براءة ذمته ومنها لو قلع سن صغير ومات قبل العود فقيل يجب الارش لان الجناية
قد تحققت والاصل عدم العود والاصح لا لان الاصل براءة الذمة والظاهر انه
لو عاش لعادت ومنها ادعى احد الزوجين التفويض والاخر التسمية فالاصل
عدم التسمية من جانب وعدم التفويض من جانب كذا في اصل الروضة قال البلقيني
لم يبين فيه الحكم وكانه احاله على ما اذا اختلفا في عقدين فان كلا يحلف على نفي
دعوى الاخر ومنها اذا قال كان له علي كذا ففي كونه مقرا به خلاف لان الاصل
الاستمرار والاصل براءة الذمة والاصح انه ليس باقرار ومنها اذا طلعنا عما كان في
دار زيد فقال دخلت بامان مسلم ففي مطالبته بالبينة وجهان لان الاصل عدم الامان
والاصح ان الغالب على من بيننا من الاستيناس بالاشهاد والاصل حقن الدماء
وبعضه ان الظاهر ان الحربي لا يقدم على هذا الا بامان وهذا هو الاصح ومنها
لو شهد عليه بكلمة الكفر فادعى الاكراه فليجدد الاسلام فان قتله مبادر
قبل التجديد ففي الضمان وجهان قال في الوسيط ماخوذ ان من تقابل الاصلين
عدم الاكراه وبراءة الذمة ومنها طار طير فقال ان لم اصد هذا الطير اليوم
فانت طالق ثم اصطاد ذلك اليوم لم يقع وجهان هكذا حكاه وغيره ففي وقوع الطلاق
طول تردد لتعارض اصلين بقاء النكاح وعدم اصطياده ورجح النووي من زوايد
عدم الوقوع ومنها زاد المقتص في الموضحة وقال حصلت الزيادة باضطراب الجاني
والاكر ففي المصدق وجهان في الروضة بلا ترجيح لان الاصل براءة الذمة وعدم الاضطراب
قال ابن الرفعة وينبغي القطع بتصديق المستحق يعني وهو المقتص لانه وجد في حقه

اصلان

اصلان براءة الذمة وعدم الارتعاش ولم يوجد فيحكم الاخر الاصل فاحد بل الظاهر
ايضا ان من مسه آلة القصاص يتحرك بالقصد ومنها ضربها الزوج وادعى نشوزها
قال ابن الرفعة لم ار فيه نقلا قال والذي يقوى في ظني ان القول قوله لان الشارع
جعله وليا في ذلك تنبيه لهم ايضا تعارض الظاهرين ومن امثلته اذا
اقرت بالنكاح وصدقها المقر له بالزوجية فالجديد قبول الاقرار لان الظاهر
صدقها فيما تضاد فيه عليه والقديم ان كان بلد تين طويلا بالبينة لمعارضة
هذا الظاهر بظاهر اخر وهو ان البلد تين يوقف حالها اتفاقا غالبا فيسهل عليها
اقامة البينة فوائد ختم بها الكلام على هذه القاعدة الاولى قال ابن القاص
في التلخيص لابد الحكم المتيقن بالشك الا في احدى عشرة مسئلة احدها شك ماسح
الخوف هل انقضت المدة ام لا الثانية شك هل مضى في الحضر في السفر كم في المسئلتين
بانقضاء المدة الثالثة اذا هرم المسافر بنية القصر خلق من لا يدري اما سافر
هو ام مقيم لم يجز القصر الرابعة بالحيوان في ماء كثير ثم وجده متغيرا ولم
يدر التغير بالبول ام بغيره فهو نجس الخامسة المستحاضة المتحيرة يلزمها الغسل
عند كل صلاة بشك في انقطاع الدم قبلها السادسة من اصابته نجاسة في
ثوبه او بدنه وجهل موضعها يجب غسل كله السابعة شك مسافر اوصل لبلده ام
لا لا يجوز له الترخص الثامنة المستحاضة اذا توضأت ثم شك هل انقطع
حدثها ام لا فصلى بطهارتها لم تصح صلاته العاشرة تيمم ثم رأى شيئا لا يدري
اسراب هو ام ماء بطل تيممه وان بان سرابا الحادية عشرة رمى صيدا فجرحه ثم
غاب فوجده ميتا وشك هل اصابه سهمه اخر من جرح وغيره لم يحل اكله وكذا
لو ارسل عليه كلبا هذا ما ذكره ابن القاص وقد نازعه الفقال وغيره في استثنائها
بانه لم يترك اليقين فيها للشك وانما عمل فيها بالاصل الذي لم يتحقق شرط العدول
عنه لان الاصل في الاولى والثانية غسل الرجل وشرط المسح بقاء المدة فشككنا
فيه فعمل باصل الغسل وفي الثالثة والسابعة والثامنة القصر رخصة شرط فاذا لم يتحقق
رجع الى الاصل وهو الاتمام وفي الخامسة الاصل وجوب الصلاة فاذا شك في
الانقطاع فصلت بلى غسل لم يتيقن البراءة منها وفي السادسة الاصل انه ممنوع
من الصلاة الا بطهارة عن هذه النجاسة فلم يغسل الجميع فهو شاك في زوال
منعه من الصلاة وفي العاشرة انما بطل التيمم لانه توجه الطلب وفي الحادية عشر في

وقد ذكرت هنا ان الصواب نظم
وعدم النشوز هنا هم

شك ما فهل هو في الاقامة
او الا يجوز له الترخص هم الثانية

Copyright © King Saud University